

ألمانيا ٠٠٠ ثمان سنوات من الوحدة الرائعة ٠٠٠

بقلم : دكتور مهندس / نادر رياض
مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب

بعد أسبوع من انتخابات عامة حددت للسنوات الاربع القادمة شكل الحكم في المانيا الموحدة ، تحتفل الدولة الصديقة يوم ٣ أكتوبر ١٩٩٨ بمرور ثمانية أعوام علي وحدة شرقها وغربها ، تلك الوحدة التي جاءت نتيجة لجهود شاقة طويلة تبلورت آخر الأمر في ثورة سلمية بدأها ١٢٠ ألف شاب وشابة في مدينة ليبزج في القسم الشرقي من المانيا حيث رفع المتظاهرون شعار : " المانيا .. الدولة الموحدة .. " والآن وبعد مرور هذه السنوات يتردد من جديد التساؤل عن " نتاج هذه الوحدة " !! .

ومما لاشك فيه أن اعلان الوحدة قد قوبل من جانب شعب المانيا " الشرقية " بفرحة غامرة وحماس منقطع النظير ، ذلك أن الشعب أعتقد أن الوحدة تعني ارتفاع دخل الفرد بصورة فورية وتلقائية إلي جانب ممارسة الحرية والديمقراطية ، هذه الفرحة الكبرى لم تلبث أن بدأت تهتز نتيجة للمشاكل العديدة والمتشابكة التي ترتبت علي الجمع بين الالمانيتين " الشرقية والغربية " دون ترتيب مسبق بعد سنوات طويلة من الأختلاف في نظامي الحكم وهو الأمر الذي كان ولا بد أن يؤدي الي خلق هوة سحيقة بين الشعبين وخاصة بين الشباب والشيوخ من الجانبين وهنا نتذكر أن أربعين عاما من العزلة أدت إلي نمو احساس بالأغتراب بين صفوف شعب المانيا " الشرقية " علي الرغم من وحدة اللغة والثقافة والتاريخ والتي ضمت هذا الشعب قبل التقسيم .

كما يجب أن نذكر أن حكومة المانيا الموحدة بقيادة المستشار هلموت كول الذي أطلق عليه الشعب الالمانى لقب " مهندس الوحدة " ، أستطاعت أن تحقق ما يشبه المعجزات ، وأن جهوداً مكثفة بذلتها الحكومة للتغلب علي المشكلات القائمة وصولاً بالالمانيتين إلي التوازن المنشود .

واليوم وبعد ثمان سنوات من الوحدة - نجد أن الفرحة الكبرى قد تحولت الي احساس بضرورة اجراء تقييم موضوعي وعملي لما تحقق ولما ينتظر تحقيقه بقياس تسلسل الأهميات ويجب أن نعترف هنا علي أن الاحساس بالاغتراب الذي صحب السنوات الأولى للوحدة قد بدأ يضعف ويفتر وأنه في سبيله للتلاشي بعد فترة قصيرة .

ومع اقتراب ٣ أكتوبر ١٩٩٨ - يوم الأحتفال بالذكرى الثامنة للوحدة - اطل علينا يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٩٨ حين توجه ستون ونصف مليون ناخب الماني إلي صناديق الأنتخابات في انتخابات عامة عليها أن تحدد شكل حكومة المانيا الموحدة علي مدي السنوات الأربع القادمة ، ومن هنا كانت لنا وقفة مع تلك الأنتخابات التي ستشكل أسلوب التعامل مع مشكلات الوحدة في الإعوام القليلة القادمة .

ومن المعروف أن المستشار هلموت كول يحكم المانيا منذ عام ١٩٨٢ من خلال حكومة ائتلافية من ثلاثة أحزاب ، ويدخل هذا الائتلاف الأنتخابات العامة في مواجهة الحزب الاشتراكي الالمانى بزعامه جرهارد شرودر ، مع ملاحظة أن نظام الأنتخاب في المانيا لا يتضمن انتخاباً مباشراً لمنصب المستشار ، وإنما يتم أنتخاب أعضاء البرلمان (البوندستاغ) الذين ينتخبون " المستشار " بدورهم . ففي يوم ٢٧ سبتمبر توجه الناخبون الالمان إلي صناديق الأنتخاب لأختيار ٦٥٦ عضواً منهم ٣٢٨ عضواً عن طريق الأنتخاب المباشر في دوائرهم بينما تم أنتخاب النصف الآخر في صورة قوائم قدمتها الأحزاب علماً بأن الحزب الذي يحصل علي أقل من ٥٪ من الاصوات لا يدخل البرلمان حتي ولو فاز بعض أعضائه

في الانتخابات المباشرة ، وعلي سبيل المثال نذكر أنه في الانتخابات العامة الماضية تقدم ٢٢ حزبا إلا انه لم يدخل البرلمان منها سوى خمسة أحزاب فقط .

وعلي الرغم من اختلاف برامج الأحزاب فإن هناك موضوعات محددة يجري عادة المفاضلة بين الأحزاب في أساليب تحقيقها ، وتمثل هذه الموضوعات أولويات وطنية علي رأسها الوحدة الألمانية ، مشكلة البطالة ، الأمن الداخلي ، الاستقرار المالي والاقتصادي ، حماية البيئة ، الاقتصاد الدولي ، التنافس الدولي .

وقد دخل هلموت كول والأحزاب التي تسانده الانتخابات مستندين الي قائمة طويلة من الأنجازات أدت إلي استمرار هلموت كول في الحكم علي مدي ١٦ عاماً ، وهو يمثل ظاهرة سياسية لم تتكرر من قبل الا في حالة كونراد اديناور والذي حكم المانيا لمدة ١٦ عاما اثر استسلام المانيا ونهاية الحرب العالمية الثانية ، وفي مقدمة هذه الأنجازات التي تنسب الي هلموت كول الاقتصاد القومي وتبني سياسة تحقيق الوحدة الأوربية ، بالإضافة إلي عمليات الاصلاح الاقتصادي وتصحيح مسار القسم الشرقي من المانيا وتحقيق نمو اقتصادي مستمر وديناميكي علي أساس التغلب علي المشكلات الصعبة الناشئة عن التحول بالاققتصاد الشمولي الاشتراكي إلي الاقتصاد الحر . وكان في مقدمة الأمور الي واجهتها الحكومة الألمانية اصلاح - أو بالأحرى اعادة بناء - البنية الأساسية في القسم الشرقي من المانيا ، وتضمن ذلك تشييد مئات الألوف من المساكن وترميم القديم منها ، إلي جانب مضاعفة شبكات الطرق والسكك الحديدية ، بالإضافة إلي اقامة ٥٠٠ ألف صناعة صغيرة ومتوسطة يعمل فيها حوالي ٤ مليون عامل . أما بالنسبة للزراعة - وهي النشاط الغالب في القطاع الشرقي - نجد أن الحكومة قد أنفقت في عام ١٩٩٥ وحده أكثر من ٨٠٠ مليون مارك للأصلاح الزراعي وازالة المزارع الجماعية وخلق نوع من التنافس الإنتاجي المرتبط بالأسواق ، ولذلك فقد بلغ اجمالي ماتم أنفاقه علي الاصلاحات الاقتصادية في " الشرق " مايزيد علي ٨٠٠ مليار مارك في الفترة من ١٩٩٠ حتي

١٩٩٦

ومن الامور الي سيسجلها التاريخ أن هلموت كول المعروف عنه أنه من أكبر المتحمسين للوحدة الألمانية ، ويذكر عنه أنه خلال محادثاته مع جورباتشوف حول الوحدة الألمانية أتفق علي سحب القوات السوفيتية وعددها ٣٤٠ ألفا من المانيا " الشرقية " في نهاية ١٩٩٤ ، وقامت المانيا بدفع ١٤ر٦ بليون مارك كتكاليف نقل القوات . ومن المعروف أن كول وبلتسين ودعا آخر القوات السوفيتية في المانيا في ٣١ أغسطس عام ١٩٩٤ .

أما جرهارد شرودر زعيم الحزب الاشتراكي الالمانى والذي عمل حاكما لساكسونيا السفلي وعاصمتها هانوفر لمدة ثمانية أعوام حين تم انتخابه في مارس الماضي زعيما للحزب ومرشحا لانتخابات الرئاسة . فانه قد دخل وجهته الانتخابات علي أساس المناداة بضرورة التغيير بعد استمرار حكومة واحدة لمدة ١٦ عاما ، ومن ثم فإنه قد تقدم للانتخابات بقائمة من الوعود بسياسات تستهدف التغلب علي كافة المشكلات التي تواجهها المانيا الموحدة في هذه المرحلة من تاريخها وعلي رأسها مشكلة البطالة .

ومن الأمور الهامة التي كان لها اثرها في نتيجة الانتخابات العامة أسلوب مواجهتها موضوع الوحدة الأوربية التي يؤمن بها كول وانصاره أيما راسخا ، خاصة أن السياسة الألمانية تجاه الوحدة الأوربية ترتبط ارتباطا وثيقا بما يمكن تحقيقه سياسيا واقتصاديا في داخل المانيا ذاتها .

ومن الأمور التي كان لها تأثيراً مباشراً علي نتيجة الانتخابات العامة موضوع علاقات المانيا وسياستها تجاه الغرب (الولايات المتحدة وكندا وأمريكا اللاتينية) ، وتجاه

شرق ووسط أوروبا (الكتلة الشرقية سابقا) ، بالإضافة الي اتجاهات المانيا بالنسبة الي الدول النامية . ومن المعروف مثلا أن المانيا تقدم حوالي ٥٠٪ من مساعدات الدول الصناعية الي دول شرق أوروبا . ومن ناحية أخرى فقد طمأنت الحكومة الألمانية الدول النامية وذلك للتخفيف من قلقها خشية أن تضحي المانيا بها من أجل دول شرق أوروبا ، وذلك حين أعلنت الحكومة أنها لن تخفض من حجم المعونات التي تقدمها لهذه الدول ، بل وذهبت إلي أبعد من ذلك حين طالبت ألمانيا دول الأتحاد الأوربي بزيادة مساعداتها لدول العالم الثالث وفتح أسواقها أمام منتجات تلك الدول .

ولاشك انه يحق لالمانيا أن تفخر بالمكانة الدولية الممتازة التي حققتها سواء علي مستوي منظمة الأمم المتحدة التي زاد اسهام المانيا في ميزانيتها من ٨٠٨٪ عام ١٩٨٩ الي ٩٦٪ في الوقت الحاضر لتحتل المصدر الثالث في التمويل بعد الولايات المتحدة واليابان ، وكذا علي مستوي التجمعات الدولية في آسيا وافريقيا وحلف الأطلنطي ، وبلغت هذه المكانة ذروتها حين وافقت المحكمة الدستورية الفيدرالية علي مشاركة القوات الالمانية في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة .

وفي مجال العلاقات الالمانية - العربية عامة ، والالمانية - المصرية خاصة ، فقد أقامت المانيا الدولة الصديقة علاقات مميزة مع غالبية الدول العربية وفي مقدمتها مصر والسعودية والأردن وتونس وفلسطين . وتلعب الغرفة التجارية الألمانية - العربية ، والغرف التجارية الألمانية - الوطنية ، دوراً ملحوظاً ومؤثراً في تنمية العلاقات الاقتصادية والثقافية والسياسية بين المانيا والعالم العربي .

أما وقد قال الشعب الألماني قولته في اختيار جيرهارد شرودر ممثلاً لسياسة التغيير ، فلاشك أن شرودر يأتي خلفاً لرجل عظيم قاد المانيا بحكمة واقتدار طوال ستة عشر عاماً

كانت له خلالها انجازات متميزة .

هذا الأمر يضع المستشار الألماني الجديد امام تحدي ضخم إذ أن عليه ليس فقط أن يحافظ علي الانجازات التي تمت ، بل عليه أن يأتي بانجازات تنسب له ولا يوجد ادني شك في أن شرودر سيأتي بالكثير فقد عودتنا المانيا ان يكون الصف الأول من قادتها متميزين في ادائهم ورؤيتهم وتطلعاتهم وامكانياتهم في كل المجالات .

وفي كل الاحوال فإن الخيار الألماني هو الخيار بين البدائل الجيده والمتميزة ، وهو خيار في مصلحة المانيا والشعب الألماني أولاً وأخيراً .

وأخيراً فأنا نعترف بأن المانيا الحديثة قد تمكنت من اقامة نظام ديمقراطي مميز ، يحقق العدالة الاجتماعية ، ويراعي حقوق الفرد وحرية . وليس أدل علي نجاح هذا النظام من أن نسبة من يدلون بأصواتهم في الانتخابات تصل الي أكثر من ٩٠٪ من جملة أعداد الناخبين عادة .

ونحن نشارك اليوم المانيا الموحدة والدولة الصديقة احتفالاتها ونتمني للدولة العظيمة وللشعب الألماني الصديق كل تقدم ونجاح في الأسهم في خلق كيان عالمي ديمقراطي يستند الي الأقتصاد الحر الذي يستهدف العدالة والمساواه بين الشعوب مرحبين بالدكتور / بيتر دنجنز سفير المانيا الأتحادية الجديد لدي مصر والذي بدأ مهام منصبه منذ أسابيع قليلة والتي من شأنها العمل علي زيادة الروابط بين مصر والمانيا وهي مهمه يدعمها تاريخ حافل بالصدقة والمشاعر الدافئة بين الشعبين علي مر عصور طويلة .

كاتب المقال رجل صناعة